

ISSN: 2708-3659



جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

مَجَلَّةُ الرِّيَّانِ

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكمة - نصف سنوية

المجلد الرابع
العدد الثاني
الرقم التسلسلي 7

ديسمبر 2021

المحتويات

البحوث باللغة العربية:

- الانحراف في فهم النص القرآني عند د. محمد شحرور من خلال كتابه "الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة" دراسة نقدية في ضوء أصول التفسير.
- د. فائز محمد حسن السومحي 1 - 24
- قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وأثرها في المحافظة على النفس من مخاطر فيروس كورونا "دراسة أصولية مقاصدية تطبيقية".
- د. عزيز محمد علي الخطري 25 - 72
- الكفر والتكفير في ضوء العقيدة الإسلامية.
- د. علي محمد طالب مجور 73 - 113
- نصب الراية للإمام الزليعي والأحاديث التي قال عنها لا أصل له (جمع ودراسة).
- د. محمد بن أحمد بن شعلان البريكي 115 - 143
- خطبة أبي جعفر المنصور في قتل أبي مسلم الخراساني (دراسة في ضوء علم النص).
- د. أحمد سعيد عبيدون 145 - 163
- ممارسات التفكير الرشيق في مصنع المكلا لتعليب الأسماك - الغويزي - بمحافظة حضرموت من وجهة نظر الموظفين.
- إبراهيم عوض ربيع بأسباع 165 - 192
- أثر التمويل الدولي في سد فجوات التمويل في الجمهورية اليمنية.
- د. محمد أحمد عمر باعمر 193 - 241
- تحليل التوزيع المكاني للسكان في محافظة حضرموت.
- د. جمال أحمد محمد عوض 243 - 263
- دراسة خصائص التربة الفيزيائية بالمنطقة الساحلية بمحافظة حضرموت - اليمن.
- د. خالد صالح باواحدي، د. صلاح عبدالله بن فريجان، أ.د. عبدالكريم صابر علي 265 - 277

البحوث باللغة الإنجليزية:

- Prevalence of *Helicobacter pylori* Infection and its Risk Factors in Dyspeptic Patients: A Laboratory-Based Cross-Sectional Study

Huda Mohammed Barajash , Dr. Eidha Ali Bin-Hameed 287 - 279

الانحراف في فهم النص القرآني عند د. محمد شحرور من خلال كتابه "الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة" دراسة نقدية في ضوء أصول التفسير

د. فائز محمد حسن السومحي

أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب، جامعة حضرموت

الملخص:

يدرس هذا البحث الانحراف في فهم النص القرآني عند د. محمد شحرور، من خلال كتابه " الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة " لما لهذا الكتاب من أهمية عند العقلانيين المعاصرين، الذين يعتمدون على مجرد عقولهم في فهم النص القرآني، بعيداً عن أصول التفسير المتعارف عليها، وقد اتبعت المنهج التحليلي النقدي لكتاب الدكتور شحرور المذكور، وقسمت البحث على تمهيد ومبحثين وخاتمة؛ ذكرت في التمهيد: مشكلة البحث وأهمية الموضوع وأهدافه والدراسات السابقة، وفي المبحث الأول: التعريف بالمؤلف والكتاب، مع تلخيص لأهم ما اشتمل عليه، وأصول الفهم التي اعتمد عليها المؤلف، وفي المبحث الثاني: انحرافه عن أصول التفسير في تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بالإجماع، وتفسير القرآن بأقوال السلف، وتفسير القرآن باللغة العربية، وذكرت نماذج من كلام المؤلف عند كل أصل، مبيناً الخروج عنه وانحرافه في فهم القرآن.

وتوصل الباحث إلى نتائج عدة من أهمها: أن السبب الرئيس لهذا الانحراف هو تنحية أصول التفسير، وعدم الاعتداد بها، والاعتماد على مطلق العقل من غير ضوابط بدعوى القراءة المعاصرة للنصوص، وأن الوقاية من هذا الانحراف يكون بالسير على الأصول والضوابط التي تواطأ عليها علماء الفن وساروا عليها منذ صدر الإسلام.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على الهادي إلى سبيل الهدى، نبينا محمد ﷺ ومن اتبع هداه واقتفى أثره، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد فإن الأئمة الراسخين في العلم منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا لم يزالوا ينهلون من معين القرآن الصافي، آخذين بما دلّت عليه آيات القرآن الكريم، يذعنون لمحكمه، ويؤمنون بمتشابهه، وما وقع بينهم من خلاف في معناه فغالبه من الخلاف المقبول الذي يدخل في خلاف التنوع، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد "⁽¹⁾، وما كان من اختلاف التضاد - على ندرته في تفسير السلف - فإنه يدخل في الاجتهاد المأجور صاحبه؛ لأن المخالف منهم لم يقل فيه بمحض الهوى والتشهي، بل بالاجتهاد المبني على قرائن عنده، ثم نجمت ناجمة لم تراخ شيئاً من أصول

التفسير وقواعده، بل ذهبت تخطيط خطب عشواء، وتتكلف القول في القرآن بما يوافق الأهواء، خارجة عن الأصول التي قررها العلماء، وإننا في هذا البحث نسلط الضوء على هذه الطريقة المنحرفة في فهم القرآن الكريم، التي مالت بأصحابها عن جادة الصواب، وبما أن كتاب المهندس د. محمد شحرور " الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة " قد لاقى رواجاً عند أرباب هذه المدرسة؛ فإنه سيكون محطّ دراستنا النقدية هذه، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

وقد قسمت بحثي على تمهيد ومبحثين وخاتمة:

التمهيد وذكرت فيه: بيان مشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة.

والمبحث الأول وفيه: التعريف بالمؤلف، والكتاب، وأصول الفهم التي اعتمد عليها، وفيه ثلاثة مطالب.

والمبحث الثاني: انحرافه عن أصول التفسير، وفيه أربعة مطالب.

التمهيد:

مشكلة البحث: يمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

كيف فهم الدكتور محمد شحرور النص القرآني في كتابه " الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة " ؟

هل وقع في الانحراف عند فهمه للنص القرآني ؟ وما أسباب هذا الانحراف ؟

هل سار في تفسيره للنص القرآني على أصول التفسير المعروفة عند العلماء أم خالف تلك الأصول ؟

أهمية الموضوع: تمكن أهمية الموضوع فيما يأتي:

1- أن الدراسات المعاصرة للقرآن الكريم قد كثرت مؤخراً، واختلط فيها الصحيح بالسقيم، فوجب معرفة

الصحيح فيستفاد منه، والسقيم فيُحذَر منه.

2- لما لكتاب الدكتور محمد شحرور هذا من المكانة عند أرباب القراءات المعاصرة حتى صار قبلة لهم في

هذا الباب، فأضحى تقويم الخلل الحاصل فيه وفق الأصول المتبعة من الأمور المتحتمة.

3- خطر المجازفة في تفسير كتاب الله تعالى بعيداً عن الأصول، وأثرها السيء على الفرد والمجتمع.

أهداف البحث:

1- بيان أخطاء أرباب القراءات المعاصرة في فهم النصوص القرآنية؛ لا سيما وقد انتفش هذا المنهج مؤخراً.

2- كشف مدى بُعد التزام د. شحرور بالأصول التي أصلها العلماء في كتابه: " الكتاب والقرآن - دراسة

معاصرة ".

3- الوقوف على نماذج من كلام د. شحرور في كتابه هذا والتي خالف فيها أصول التفسير، وإبراز أوجه

الانحراف في فهمه للنص القرآني من خلال تلك النماذج.

4- بيان الخلفية الفكرية للدكتور شحرور والتي أثرت سلباً في فهمه للنص القرآني.

الدراسات السابقة:

- بالتتبع للدراسات السابقة في هذا الموضوع وجدتها كثيرة جداً وهي على نوعين:
- الأول:** الدراسات النقدية الموجهة لأرباب القراءة المعاصرة للنصوص الشرعية، وهذه الدراسات كثيرة، ككتاب: "قراءة علمية للقراءات المعاصرة للدكتور: شوقي أبو خليل" وغيره.
- الثاني:** من أفرد الردّ على د. شحرور وأطروحاته، لا سيما من خصّص الرد على كتابه "الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة" وهذا الذي سنقف عنده؛ لتعلقه المباشر ببحثنا، وأذكر هنا ما وقفت عليه من دراسات عدد من أهل العلم والباحثين، وهي غير قليلة من أهم هذه الدراسات:
- 1- الأسس الخاسرة للقراءة المعاصرة، م. مأمون الجويجاني.
 - 2- الإشكاليات المنهجية في الكتاب والقرآن، ماهر المنجد.
 - 3- بيضة الديك، نقد لكتاب "الكتاب والقرآن"، يوسف الصيداوي. وهو نقد لغوي بين فيه أخطاءه اللغوية وكان قصده إثبات عدم أهليته للاجتهد والتفسير؛ لجهله الفاضح باللغة؛ نحوها وصرفها، ردّ فيه على أول عشر صفحات من الكتاب من الجانب اللغوي فقط في مائتين وأربع وستين ورقة.
 - 4- التحريف المعاصر (ردّ على كتاب د. محمد شحرور: الكتاب والقرآن قراءة معاصرة)، الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني.
 - 5- تقويم علمي لكتاب "الكتاب والقرآن" د. محمد فريز منفيحي.
 - 6- تهاافت القراءة المعاصرة، د. محامي منير محمد طاهر الشواف، بيّن فيه الأصول الماركسية لفكر الكاتب.
 - 7- ذاك ردّ؟ عن قراءة معاصرة للكتاب والقرآن، نشأة ظبيان.
 - 8- الفرقان والقرآن؛ قراءة إسلامية معاصرة ضمن الثوابت العلمية والضوابط المنهجية، الشيخ خالد العك.
 - 9- القراءة المعاصرة للدكتور شحرور - مجرد تنجيم، سليم الجابي.
 - 10- قراءة معاصرة في القراءة المعاصرة دراسة في فكر د. شحرور، د. صهيب محمود السقار.
 - 11- القراءة المعاصرة للقرآن في الميزان، أحمد عمران.
 - 12- القرآن وأوهام القراءة المعاصرة رد علمي شامل على كتاب "الكتاب والقرآن"، م. جواد عفانة، أحصى فيه ما يزيد على ستمائة خطأ فاحش عقدي وفقهي.
 - 13- الماركسية والقرآن، أو الماركسية الإسلامية والقرآن، المحامي محمد صياح المعزّوي.
 - 14- موقف د. محمد شحرور من أركان الإيمان من خلال كتابه "الكتاب والقرآن قراءة معاصرة"، بدر بن محمد ناضرين.
 - 15- نقض منهجية القراءة المعاصرة للنص القرآني عند المهندس محمد شحرور، الشيخ عباس شريفة.
- أما المقالات فهي كثيرة، منها⁽²⁾.

- 1- إشكالية فهم النص القرآني - محمد شحرور نموذجاً، د. محمد سالم سعد الله، موقع رابطة أدباء الشام.

- 2- تقاطعات خطرة على دروب القراءات المعاصرة، شوقي أبو خليل، نهج الإسلام، العدد 43، 1991م.
 - 3- الحدود في الإسلام، محمد شفيق ياسين، نهج الإسلام، العدد 47، 1992م.
 - 4- الخلفية اليهودية لشعار قراءة معاصرة، محمد البوطي، مجلة نهج الإسلام، سوريا، العدد 42، 1990م.
 - 5- طرفة في التقسيم وغرابة في التأويل، طارق زيادة، مجلة الناقد، بيروت، العدد 45، 1992م.
 - 6- الفكر الحدائثي: محمد شحرور وتقسيمه لآيات القرآن الكريم في كتابه " الكتاب والقرآن " نموذجًا، محمد منظور، ومصدق مجيد، مجلة الإسلام في آسيا، ديسمبر 2011م.
 - 7- قراءة نقدية في (الكتاب والقرآن)، محمد شفيق ياسين، نهج الإسلام، العدد 46، 1996م.
 - 8- لماذا طفت التلفيقية على كثير من مشروعات تجديد الإسلام، نصر حامد أبو زيد، مجلة الهلال، القاهرة، العدد 10، 1991م.
 - 9- المنهج النفعي في فهم النصوص الدينية، نصر حامد أبو زيد، الهلال، العدد 3، 1992م.
- وتختلف دراساتي عن سابقتها من ناحيتين:

الأولى: تناولت دراساتي الجانب التأصيلي، أي دراسة الانحراف عن أصول التفسير التي وقع الانحراف فيها في فهم النص مع التطبيقات من كتاب " الكتاب والقرآن للدكتور شحرور ".

والثاني: تركّزت دراساتي على الانحراف عن فهم القرآن فحسب، دون التعرض لما سواه، كانحرافات عن تفسير الأحاديث النبوية أو الألفاظ اللغوية ما لم يكن هذا الحديث أو هذا اللفظ له ارتباط بمعنى آية انحراف عن فهمها.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف والكتاب وأصول الفهم التي اعتمد عليها: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف:

هو محمد بن ديب شحرور، سوري معاصر، يحمل دكتوراه في الهندسة المدنية، ولد في دمشق سنة 1938م، ثم ابتعث إلى روسيا لدراسة الهندسة المدنية فيما بين (1958 - 1964م)، وهناك تأثر تأثرًا ظاهرًا بالماركسية والشيوعية، وقد زاد على هذا تأثره بالمستشرقين خلال دراسته في إيرلندا « دبلن » لدراسة الماجستير والدكتوراه فيما بين (1970م - 1980م) في الهندسة المدنية أيضًا، وقد بدأ في دراسة التنزيل الحكيم في إيرلندا بعد حرب 1967م وذلك في عام 1970م، وساعده المنطق الرياضي على هذه الدراسة، واستمر بالدراسة حتى عام 1990م إذ أصدر كتب (دراسات إسلامية معاصرة) الصادرة عن دار الأهالي للطباعة والنشر وهي:

* (الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة) عام 1990م، ويقع في (822) صفحة، وهو محور دراستنا هذه.

* (الدولة والمجتمع) عام 1994م، يقع في (375) صفحة.

* (الإسلام والإيمان - منظومة القيم) عام 1996م، يقع في (400) صفحة. وعددًا آخر من الكتب.

توفي شحرور في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة في 21 / 12 / 2019م⁽³⁾.

والتأمل في شخصية المهندس شحرور يرى إعجابه واغتراره بالفلاسفة، وهو ظاهر من تكرار أسمائهم على لسانه، مثل: أينشتاين وداروين وكانت ونيوتن ونحوهم، ومن ذلك ثناؤه على داروين وأنه خير من أول آية أصل خلق الإنسان - كما سيأتي في موضعه - في مقابل انتقاصه من المفسرين قاطبة. وكذا الإغراق في التأثير بالنظريات الغربية، وتشربه للنظرية المادية، والتأثر الواضح بالفلسفة في طورها الأخير، وأقصد بها الممزوجة بالعلوم الحديثة، وإن كان أحياناً عن أمر غيبي كالكلام عن العرش، وانعكاس التخصص - الهندسة - على شخصية المؤلف في كتاباته النظرية، والربط بين العلوم الشرعية والتطبيقية في إدراك التعليل ولا محالة، ولو تكلفاً⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب: (الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة):

يعد المهندس السوري د. محمد شحرور أحد الشخصيات المعاصرة، التي أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية بعد إصداره عدداً من الكتب، التي ادعى فيها أنها قراءة معاصرة للنصوص الشرعية لا سيما النص القرآني، ومن أشهرها كتابه: (الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة)، والذي تنكّر فيه لتفسير العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين، وجاء بتأويلات لا يخلو غالبها من تكلف ظاهر؛ بزعم التحديد والمعاصرة، حتى وقع في انحرافات كثيرة في فهمه للنص القرآني على وجه التحديد⁽⁵⁾.

ويقع الكتاب في (820) صفحة، وطبع في دمشق عام 1990م، قال عنه مؤلفه إنه ألفه في مراحل عدة، قضى في تأليفه أكثر من (20) عاماً، مرت بثلاث مراحل⁽⁶⁾ - بحسب قوله -، وانتشر الكتاب انتشاراً واسعاً، ومع ضخامة حجمه فقد طبع مراراً.

وقدّم الدكتور جعفر دك الباب كتاب زميله د. شحرور هذا بمقدمة، برّر له فيها صنيعه في الكتاب، وأنه اتبع منهجاً لغوياً لبعض أئمة اللغة كأبي علي الفارسي، وابن جني، والجرجاني، مما يدل على رضاه عن الكاتب والكتاب.

وقد أحدث الكتاب ضجة كبيرة، وقلّلاً عميقاً لدى عامة المثقفين، وخاصة العلماء والباحثين، لما يحمل من أفكار مناهضة لما عليه عموم المسلمين؛ علماء وعامة في فهم النصوص الشرعية، وظهرت ردود عدّة عليه، كما سبق بيانه في مبحث "الدراسات السابقة".

ولقد كثرت الموضوعات المثيرة في كتاب "شحرور" هذا، حتى أن صاحب كتاب « النزعة المادية في العالم الإسلامي » يقول: "لقد أحصيت في كتابه ما يزيد على ألف موضع يمثل انحرافاً عن المنهج الإسلامي"⁽⁷⁾.

ثم إن هذا الكتاب أضحى قبلةً لكثير ممن يُعرفون بأنهم أرباب (المدرسة العقلية)؛ لاعتمادها على العقل وحده في فهم النص الشرعي، ونحن سنعرض في هذه الدراسة لأبرز هذه الانحرافات من خلال كتابه هذا، في ضوء أصول التفسير، التي يرجع إليها المفسرون في بيان المعنى المقبول من المردود أو الترجيح بين الأقوال في التفسير.

خلاصة ما حواه كتاب د. شحرور:

لقد أتى د. محمد شحرور بمفهوم وتقسيم جديد للقرآن لم يسبق إليه، فقد قسم الكتاب " المصحف " إلى كتب حسب تعريفه للكتاب:

1. القرآن والسبع المثاني وتفصيل الكتاب:

وعُدَّ ما أسماه القرآن والسبع المثاني - وهي حسب تعريفه سبع فواتح للسرور - وتفصيل الكتاب قصص الأنبياء والرسول، وهي الآيات التي وقع فيها الإعجاز القرآني فقط.

ووصف آيات القرآن والسبع المثاني بالمتشابهات، وآيات تفصيل الكتاب بالآيات التي ليست محكمة ولا متشابهة، ولكنها من النبوة إذ تحتوي على معلومات، إلا أنها جميعها معجزة. وحصر نبوة سيدنا محمد ﷺ بهذه الآيات فقط، وعرف التشابه بأنه: ثبات النص وحركة المحتوى.

2. الرسالة: وهي آيات التشريع، وهي الآيات المحكمات، وهي أيضًا أم الكتاب، أي هي الآيات التي تعالج مشاكل الناس، وتعطي الحلول لأعمال العباد وسلوكهم اليومي حسب الحاجة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

3. قرر الكاتب أن آيات ما أسماه القرآن: هي آيات قوانين الوجود وظواهر الطبيعة وأحداث التاريخ، وهي موجودة خارج الوعي الإنساني، فهي قوانين حتمية، ولذلك عبر عنها بالقدر.

4. أما القضاء: فهو حركة إنسانية واعية بين النفي والإثبات ضمن هذا الوجود، وهو من أم الكتاب (التشريع) وهي مواعظ وأحكام ووصايا ونصائح، حُيِّرَ الإنسان بين القيام بها أو عدم القيام بها، ولذلك فهي مناط القضاء الإنساني، وتدخل ضمن الحرية الإنسانية، ولذلك فإن قضاء الله غير أزلي، ويمكن أن يتغير بتغير أحوال الناس، لذا جاء الأنبياء والمرسلون منذرين للناس، وإن قضاء الله النافذ في الإنسان هو قضاء مشروط بموقف الإنسان، ولو كان قضاء الله أزليًا مبرمًا لأصبحت الرسالات والنبوات والدعاء ضربًا من ضروب العبث.

ونظرًا لأن القضاء هو من آيات أم الكتاب " التشريع "، وأن آيات أم الكتاب ليست من القرآن، فتكون آيات أم الكتاب والتشريع ليست مطلقة، وتخضع للتبديل والاجتهاد، وهي قابلة للتزوير وقابلة للتقليد، ولا يوجد فيها أي إعجاز.

5. قرر بأن النواميس العامة التي تحكم الوجود تشكل ما في اللوح المحفوظ والكتاب المكنون:

ففي الكتاب المكنون يوجد البرنامج العام للكون، وفي اللوح المحفوظ يوجد هذا البرنامج، وهو يعمل، أما الإمام المبين فيوجد فيه قوانين الطبيعة الجزئية التي يتم التصرف من خلالها، وأحداث التاريخ بعد وقوعها، وبناء على ذلك يقرر أن القرآن - حسب تعريفه - هو فقط المخزن في اللوح المحفوظ وفي إمام مبين.

أما الكتاب الذي يحتوي على الحدود، ومنها العبادات والمواعظ والوصايا والتعليمات وتفصيل الكتاب فليس لها علاقة باللوح المحفوظ أو بالإمام المبين، أي: ليست من القرآن، وإنما من الكتاب.

ويستدل على ذلك بأنه لو كان صوم رمضان مخزناً في إمام مبين لأصبح من ظواهر الطبيعة ولصام رمضان الناس شأؤوا أم أبوا، وكذلك مواضيع الكتاب المتعلقة بالتشريع.

6. يرى الكاتب أن الفرقان هو القاسم المشترك بين اليهودية والتقاليد المسيحية والتعاليم الإسلامية. ويميز الكاتب بين نوعين من الفرقان، هما:

— الفرقان العام: وهو الحد الأدنى من التعاليم الأخلاقية الملزمة لكل الناس، وهو القاسم المشترك بين الأديان، ومنها تحقق التقوى الاجتماعية، ومن يلتزم بها (من النصارى أو اليهود أو المسلمين) يصبح من المتقين.

— والفرقان الخاص: وهو ما جاء لمحمد ﷺ، وهو فقط للذين حققوا التقوى الاجتماعية بحدها الأدنى (أي الفرقان العام)، ويريدون زيادة في ذلك ليصبحوا "أئمة المتقين"، فيلتزموا بالفرقان الخاص، إضافة إلى التزامهم بالفرقان العام.

أما أئمة المتقين في زمانه ﷺ فهم أئمة العلم المادي، وليس منهم فقهاء المسلمين؛ لأنهم حرموا كثيراً مما أحل، وأبقوا الأمة في حالة تأخر وجمود⁽⁸⁾.

المطلب الثالث: أصول الفهم التي اعتمد عليها المؤلف:

من أهم الأصول المنحرفة التي اعتمد عليها المؤلف، الاعتماد على مطلق العقل في تفسير كلام الله من غير التقيد بأي قيد أو فهم سابق، ولا شك أن للعقل في الشريعة الإسلامية مكانة سامية، غير أن المذموم هو مصادمة النصوص الصريحة والانحراف عن الفهم بدعوى حجج عقلية متهافئة.

ولقد درج علماء الشريعة على وضع أصول، تضبط التعاطي مع التفسير العقلي لكلام الله تعالى حتى لا يقول من شاء ما شاء إلا في ضوء هذه الأصول، ولا شك أنهم لم يغلقوا باب العقل في تفسير كلام الله، بل هو مطلب قرآني للتدبر والاستنباط، كما قال سبحانه: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: 24]، وقال: ﴿ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: 83]، لكن — كما هو واضح من هذه الآية الأخيرة — لم يجعل الله الاستنباط لكل أحد، بل قرن بين العلم والاستنباط.

أما عُدُّ النظرة المادية للوجود هي الأصل في التفسير العقلي للنص، ولا يكون لهذا العقل حد يقف عنده، فهذا هو الغلو بعينه في تصور العقل، ومنه قول الدكتور شحرور: « الكون مادي والعقل الإنساني قادر على إدراكه ومعرفته ، ولا توجد حدود يتوقف العقل عندها... ولا يعترف العلم بوجود عالم غير مادي ، يعجز العقل عن إدراكه »⁽⁹⁾.

ولو كان هؤلاء الكتاب — الذين يزعمون أنهم يفسرون القرآن بمحض عقولهم — ليس لهم إيديولوجيات معينة لكان الأمر؛ إذ يمكن مناقشتهم بالحجج العقلية أيضاً التي تدحض حججهم؛ ولكنهم يفسرونها بنظريات عقلية مؤدجلة بأيديولوجيات بعيدة كل البعد عن الفهم الإسلامي الصحيح، فتجد منهم من هو متشبع

بالفكر العلماني مثلاً، أو الفكر الماركسي، أو الحداثي، أو الماسوني، فيلوي عنق النص ليوافق فكره، ثم يزعم أنه يفسر النص القرآني من منطلق عقلي بحت، وهو في تفسيره هذا لا يكاد يخرج عن أبجديات ما هو مُنتَمٍ إليه ومتشبع به، فأنى يكون له التفكير الحر المزعوم ؟ فهؤلاء يقدمون خدماتهم المجانية لأرباب المدارس الفكرية المختلفة المنتمين إليها وهم يزعمون أنهم يتخذون من الفكر والمنطق دليلاً لهم للوصول إلى الحقيقة!. والمتأمل في أسباب هذه الانحرافات يجدها لا تخرج عن سببين كبيرين: إما الكيد للإسلام وأهله بيث الشبهات، وإما الجهل بأصول الفهم الصحيح، وإذا ما أحسنّا الظن بمن انتسب للإسلام منهم فلا تكاد تخرج عن أحد الأسباب الآتية⁽¹⁰⁾:

1- العدول عن مصادر التفسير الأصلية.

2- عدم الدقة في فهم مراد نصوص الآيات ومدلولاتها.

3- إخضاع النصوص القرآنية للأهواء والتعصب.

4- القصور في تطبيق الشروط اللازمة للتفسير.

وللأسف فإن د. محمد شحرور في كتابه: (الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة) لم يكن متفرداً بهذا الاتجاه، بل إن هذا الاتجاه - وهو ما يسمى بالقراءة المعاصرة للنصوص الشرعية - قد وجد رواجاً في كتابات عدد من المفكرين العرب المتأثرين بالاستشراق، أو بالحضارات الغالبة، من أمثال: الطيب تيزيني في كتابه: (النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة)، وعابد الجابري في كتابه: (التراث والحداثة)، وهاشم صالح في: (القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني)، وفي عدد من مؤلفات علي حرب ك (نقد النص)، و(نقد الحقيقة)، وفي مجموعة من مؤلفات: نصر حامد أبو زيد، مثل: (الخطاب والتأويل)، و(مفهوم النص)، ورشيد الخيون في كتابه: (جدل التنزيل)، ورمضان بن رمضان في كتابه: (خصائص التعامل مع التراث)، ومحمد أحمد خلف الله في كتابه: (الفن القصصي في القرآن)، وصادق جلال العظم في كتابه: (نقد الفكر الديني)، وعبدالهادي عبدالرحمن في كتابه: (سلطة النص)، وأمين الخولي في مادة تفسير في (دائرة المعارف الإسلامية)، وحسن حنفي في كتابه: (دراسات إسلامية)، و(مفهوم النص)... وغيرهم الكثير⁽¹¹⁾.

وغالب هؤلاء - وسواهم ممن لم يُذكر من مشاهير هذا التوجه - ليسوا من أهل التخصصات الشرعية؛ فمحمد شحرور مهندس، والعشماوي مستشار قانوني، وخليل عبد الكريم محام، ونصر أبو زيد دراسات أدبية، وحسن حنفي والجابري وفؤاد زكريا تخصص فلسفة وهكذا⁽¹²⁾.

وقد رصد الدكتور عبد المجيد النجار في كتابه القيم " القراءة الجديدة للنص الديني "⁽¹³⁾ أفكار أبرز رواد المدرسة التأويلية الجديدة، أو " الباطنيون الجدد " كما يسميهم.

المبحث الثاني: انحرافه عن أصول التفسير، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: انحرافه عن تفسير القرآن بالقرآن:

من أهم أصول التفسير تفسير القرآن بالقرآن نفسه؛ لأن المتكلم أدرى بمراد كلامه، والقرآن يوضح بعضه بعضاً ويتوافق ولا يتعارض، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]، قال البغوي: (أفلا يتفكرون فيه فيعرفوا بعدم التناقض فيه وصدق ما يخبر به أنه كلام الله تعالى لأن ما لا يكون من عند الله لا يخلو عن تناقض واختلاف)⁽¹⁴⁾.

وإن فهم النص القرآني لا يكون سليماً إلا إذا كانت القراءة للنص قراءة متكاملة، لا قراءة جزئية، ولا قراءة عضئية⁽¹⁵⁾، كما أنه ينبغي مراعاة السياق وعدم القفز عليه باقتصاص اللفظة من سياقها في الآية أو إخراجها عن معناها المراد؛ للوصول إلى المعنى المقصود من مجموع الآيات؛ فإن المفسرين ينظرون إلى الآية القرآنية أو مجموعة الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن؛ ومعنى ذلك أنهم لا يعتمدون على السياق اللغوي الجزئي المتمثل في الآية الواحدة أو مجموعة الآيات المعزولة عن سياقها الكلي⁽¹⁶⁾.

وقد أتى د. شحرور بالعجب في ذلك، ففسّر الآيات بما يصادم بعضها بعضاً؛ فجعل القرآن متضارباً مختلفاً؛ إذ فسّر الألفاظ بعيداً عن معانيها المرادة، بعد أن أفرغها - في كثير من الأحيان - من كل متعلقاتها كالنظم أو السياق أو قصد المتكلم، ليصل إلى معنى يريد به لا يريد المتكلم به سبحانه تعالى، وخالف بذلك - في مواضع كثيرة - صريح الآيات.

من ذلك: أنه صادم المسلّمات البديهية عند المسلمين جميعاً، الذين يعدّون القرآن كلام الله تعالى، فدلّف هو في مغامراته التي دفعته إلى اعتبار الوجود المادي هو عين الوحي المقدس؛ إذ يقول: «فالوجود هو عين كلام الله وهو مخلوق غير قديم»⁽¹⁷⁾ ! وهذا الانحراف الفلسفي العقدي أراد من خلاله تأكيد نظريته المادية التي يعدها الميزان القويم لجداله عن أفكاره.

بل دفعته هذه النظرة المادية إلى إساءة الأدب مع كلام الله تعالى إذ قال: «إن القرآن كتاب الوجود المادي والتاريخي، لذا فإنه لا يحتوي على الأخلاق ولا على التقوى ولا على اللياقة ولا على اللباقة»⁽¹⁸⁾. وهذه العبارة الجافة في حق القرآن تُعدُّ طعنًا صريحًا في كتاب الله عز وجل.

وفي حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: 92] وما شابهها من الآيات.. زعم د. شحرور أن كلمة "بين يديه" لا تستعمل إلا للمستقبل، وأنكر تفسيرها بـ "الكتب السابقة"، وصرّح بتخطئة جميع المفسرين الذين فسروها بذلك، ووصفهم: بأنهم قصموا ظهر نبوة محمد بهذا الفهم! فيقول: «إني لأعجب تمام العجب كيف ظن الفقهاء والمفسرون أن الذي "بين يديه" هما: التوراة والإنجيل، فبذلك قصموا ظهر نبوة محمد ﷺ حين أكدوا أنها ما جاءت إلا لتخير الناس أن التوراة والإنجيل الموجودين في بداية القرن السابع الميلادي حين نزول القرآن هما صحيحان لا أكثر من ذلك ولا أقل من ذلك»⁽¹⁹⁾.

والرد عليه من وجهين: **الأول**: أنه قد جاء في القرآن صراحة لفظ بين يديه بمعنى (وراءه): ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: 46]. **والثاني**: أنه جاء في القرآن صراحة أن القرآن مصدق للكتب السابقة كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ [النساء: 47]، وكيف تجاوز شحرور تفسير القرآن بالقرآن الذي هو أصل عظيم إلى تفسير يوافق مبتغاه؟!⁽²⁰⁾.

وقد بنى د. شحرور تأويلاته على ربط متكلف واستقراء ناقص لآيات القرآن الكريم، من ذلك أنه فرق بين التعبير القرآني: "قال الله"، ونحو: "إن الله يأمر..." إلخ، باعتبار الأولى لا يمكن أن تأتي في الأحكام قطعاً، وعلل ذلك بأنه لو كان كذلك لاستحال عليك أن ترى متخلفاً عن هذا الأمر وسيفعله الكل آلياً، فقال: «لا يمكن أن نرى آية واحدة من آيات الرسالة "الأحكام" فيها عبارة (قال الله)، لأنه لو جاءت بهذه الصيغة (قال الله صلوا) أو (قال الله صوموا) مع الأخذ بالحسبان أن قول الله هو الحق ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: 73]، فهذا يعني أن الصلاة والصوم حقيقة موضوعية موجودة خارج الوعي، ولأصبحت الصلاة والصوم ناموساً لا يمكن مخالفته»⁽²¹⁾.

لكنه لما انصدم بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا إِلَهَيْنِ إِثْنَيْنِ﴾ [النحل: 51]، ونحوها، مما فيها "قال الله" مع وجود المخالف في الواقع، ذهب يؤولها تأويلات بعيدة لا يحتملها النص الصريح.

ومن ربطه المتكلف في تفسير القرآن بالقرآن ما ذكره عن "الروح"؛ إذ جمع بين آيات كثيرة ذكرت الروح فأول الروح المقصودة فيها بأنها التي صار بها البشر أناساً، فامتلكوا المعرفة، وصار آدم خليفة، أي: أعطي حرية التصرف، وعلى هذا فلم تنفخ الروح إلا في البشر فقط⁽²²⁾.

وهكذا ترى الاستقراء الناقص في تفسيره لـ "السبع المثاني" ببعض الحروف المقطعة في أوائل سبع سور ونحو ذلك.

وهذه سمة سائدة في كتاب شحرور أدت به إلى التخليط والتخبط في فهم نصوص القرآن، كما في حديثه عن المحكم والمتشابه، وانفراده بمعانٍ لم يسبق إليها، كزعمه أن هناك سورة فقط في الكتاب محكمة ليس فيها قرآن وهي سورة "التوبة"، فهي لم تبدأ بالبسملة لعدم وجود أي آية من آيات القرآن فيها، وزعمه أن سورة "الصفات" كلها متشابه وليس فيها محكم، ونحو ذلك من المجازفات الغريبة⁽²³⁾.

وهو بهذه المجازفات يقع في مصادمات صريحة مع النص القرآني كما في قوله: «إن النبي ﷺ كان أمياً، ولكنه يعرف الكتابة والقراءة»⁽²⁴⁾، ويقول: «يخطئ من يقول إن النبي كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب»⁽²⁵⁾، فأमितه ﷺ بالنسبة لهذا القائل تعني الإنسان الجاهل بكتب النصارى واليهود، وأيضاً الإنسان الذي لا ينتمي لهاتين الفئتين، فالمهندس والطبيب والحامي إذا لم يكونوا يهوداً أو نصارى سُعدون عنده من الأميين.

وهو بصنيعه هذا يصادم صريح القرآن بإثبات الأمية له ﷺ قراءة وكتابة، بالمعنى المعروف المتبادر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: 48] فأثبتت هذه الآية للنبي ﷺ أمية القراءة وأمية الكتابة.

المطلب الثاني: انحرافه عن التفسير النبوي:

من الأصول المقررة في فهم القرآن الكريم ومعرفة معانيه التفسير النبوي؛ لأن النبي ﷺ خير من فسر القرآن، وقد امثل أمر ربه القائل له: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44]، فبين ﷺ ما احتاج الناس إلى بيانه، فلا يجوز العدول عن قوله وتفسيره، وهو أمر لا يكاد يخالف فيه أحد من المسلمين على مر العصور حتى نبتت نابتة من يسمون بـ "العقلانيين"، ممن يخدمون أعداء الدين من حيث شعروا أو لم يشعروا، ومن هؤلاء الذين لم يعرفوا بالتفسير النبوي رأساً، المهندس د. محمد شحرور؛ فقد عدَّ سنة الرسول ﷺ اجتهاده ﷺ لتطبيق حدود الإسلام ضمن بيئة الجزيرة العربية، وبالتالي فإنَّ تطبيقه لها ليس ملزماً لنا في شيء.

وحتى لا يُلزم بالقول إن كلام النبي ﷺ وحي يجب اتباعه بنص القرآن، ذهب يؤول قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3، 4] فقال: «والاستناد إلى هذه الآية الكريمة لا مسوغ له هنا، فالضمير "هو" لا يعود إلى النبي ﷺ وإنما يعود بوضوح - وحصرًا - إلى الكتاب المنزل»⁽²⁶⁾.

واستعمل أسلوب الإرغام الفكري بقوله: "بوضوح - وحصرًا -"؛ حتى لا يدع مجالاً للنقاش فيما ذهب إليه، وهو بهذا لم يراعِ سياق الآية بحال؛ وقد وقع في سابقها ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: 2] وفي لاحقها: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ [النجم: 5]، كما أنه لم يلتفت إلى الآيات الكثيرة التي تأمرنا باتباع الرسول وطاعته وتحريم الخروج عن أمره، وجعل طاعته من طاعة الله ونحو ذلك مما هو معلوم لكل ناظر في كتاب الله.

ومن تنحيته للتفسير النبوي أنه لم يكد يستدل به في كتابه على ضخامة حجمه - إلا ما ندر - وتصديده للأحاديث التي يذكرها - على قلتها - بقوله: "إن صح"⁽²⁷⁾، وربما يكون في غاية الصحة، ليشكك في ثبوتها، ولم يبال بما سار عليه علماء الحديث من الميزان المعلوم في قبول الحديث أو رده بناء على قواعد المحدثين في ذلك.

ومع أن السنة النبوية العملية قد فسرت كثيراً من القرآن الكريم بطريقة تطبيقية، لا سيما عند الآيات المشتبهة على أحكام عملية معلومة، فإن د. شحرور - ومن سار في فلكه - لم يرق له ذلك، وعدَّ جميع النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة في مجال الحياة الاجتماعية: كالنكاح، والطعام، وفي مجال الحدود: كحد السرقة، والزنا، والحراة، والقتل العمد ونحوها، وفي مجال الأحكام: كتوزيع الميراث، وأخذ الربا ونحوها،

خاضعة لاجتهاد رسم له حدّان: أدنى وأعلى، وقد عدّ سنة الرسول ﷺ اجتهاده محمد ﷺ لتطبيق حدود الإسلام ضمن بيئة الجزيرة العربية، وبالتالي فإنّ تطبيقه لها ليس ملزماً لنا في شيء.

ففي حد السرقة مثلاً لا يراه د. شحرور ملزماً، بل هناك حدّ أقل من القطع سماه " حد أدنى "، كأن يؤوّل القطع بالكف، أي: كفوا أيديهما عن السرقة بالسجن مثلاً، مع وجود الحديث في الصحيحين في قصة المرأة التي سرقت وأمر النبي ﷺ بقطع يدها فقطعت⁽²⁸⁾.

ومن ذلك تفسيره للسبع المثاني في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ [الحجر: 87] ففسرها ببعض الحروف المقطعة في أوائل السور، وهي سبع آيات فواتح للسور، وجعلها تفهم فهماً نسبياً حسب تطور المعارف للعصر، فعنده " السبع المثاني ": الحقائق العلمية⁽²⁹⁾.

وهذا تفسير غريب مخالف لتفسير النبي ﷺ، ومخالف للإجماع الذي عليه المفسرون قاطبة، وإنما هو ابتكار معان خارجة عن أفهام المتقدمين والمتأخرين؛ فعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال في الفاتحة: « هي أم القرآن وهي السبع المثاني وهي القرآن العظيم »⁽³⁰⁾.

ومع تقزيمه للسنة وتحجيمه لها، فهو لا يتلکأ في تعظيم شأن الفلاسفة وعلماء الطبيعة ويصورهم بالورثة الحقيقيين للنبي ﷺ، وأن تأويل النصوص التي اشتملت على نبوة محمد ﷺ، سيكون من قبلهم، وهؤلاء في رأيه هم: الفلاسفة وعلماء الطبيعة وعلماء فلسفة التاريخ⁽³¹⁾.

ويقول شحرور: « إن العرب منذ البعثة إلى يومنا هذا، اهتموا برسالاته وهجروا نبوته، ولكن اهتم بنبوته كل معاهد الأبحاث العلمية والجامعات في العالم، وكل الفلاسفة، ابتداء من أرسطو، مروراً بكانت، وإنجلز، وهيغل، وديكارت »⁽³²⁾، ومن هذا النص يتضح ميوله إلى أرباب النظرية الماركسية والمادية.

أما تأويل قسم " أم الكتاب " المشتمل على أحكام سلوك الإنسان في الحياة، فادعى أن دور الرسول فيه دور مجتهد لأهل عصره فقط، وليس مبيئاً لما أنزل الله عليه فيما يخص سلوك الناس جميعاً⁽³³⁾.

فألغى دلالات نصوص القرآن التي جاء فيها تكليف الرسول بأن يبين للناس ما أنزل إليهم، وفيها قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: 44].

فالمجتهدون المعاصرون يجب عليهم - حسب زعمه - أن لا يلتزموا بسنة الرسول ﷺ، وسمى عمل فقهاء المسلمين تحنيطاً للتشريع، لأنهم لم يطوروا في الأحكام حسب الظروف الموضوعية، مما أدى إلى تحنيط الأحكام، وتجميد حركة التاريخ، وإخماد الروح الثورية لدى العرب والمسلمين⁽³⁴⁾.

المطلب الثالث: انحرافه عن الإجماع في التفسير:

الإجماع في التفسير: اتفاق المفسرين - ممن يعتد بقولهم في التفسير - على معنى من المعاني في تفسير آية من كتاب الله⁽³⁵⁾.

ولا يخفى أن الإجماع في التفسير حجة كما أنه حجة فيما سواه؛ كون الأمة لا تجتمع على ضلالة، كما في حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة»⁽³⁶⁾.

والإجماع واقع غير مستحيل، ولو كان مستحيلاً لما وجد ابن المنذر (765) مسألة أجمع عليها العلماء وأفردها بكتاب خاص بها - وهو فقط في العبادات والمعاملات -، وزاد عليها ابن حزم المسائل المجمع عليها في باب الاعتقادات فكان جميعها عنده (1067) مسألة مجمعة عليها في الدين، وقد أوصلها أبو إسحاق الإسفراييني إلى عشرين ألف مسألة، وأوردت موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي الحديثة (9588) مسألة مجمعة عليها⁽³⁷⁾.

ويُعدُّ رأي د. شحرور في الإجماع مخالفاً لما عليه العلماء قاطبة؛ فهو يرى أن مفهوم الإجماع الموروث - وهو ما أجمع عليه السلف أو الفقهاء - هو مفهوم وهمي، فقد أجمع هؤلاء العلماء على أمور كانت تخص الناس وتناسبهم في مكان محدد، وزمان محدد، وبيئات وأعراف معينة ولا علاقة لنا بها، ولذا فلا تنطبق عليه عبارة «هكذا أجمع الفقهاء»، و«وهكذا قال الجمهور» - بحسب عبارته⁽³⁸⁾.

أما الإجماع الحقيقي عنده: فهو إجماع أكثرية الناس على قبول التشريع المقترح بشأنهم لذا فهو يرى أن المجالس التشريعية المنتخبة والمنابر التشريعية الحرة، وحرية التعبير عن الرأي هي جزء لا يتجزأ من النظام السياسي في الإسلام؛ وذلك حتى يتحقق مفهوم الإجماع⁽³⁹⁾.

ولم يكتفِ بهذا بل ذهب يُخطئ المفسرين قاطبة وربما اتهمهم بالجهل، وادعى العلم بما لم يعلموه جميعاً، فمن ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: 2] إذ قال: «لقد فهم المفسرون العلق على أنه "الدم الجامد"، وهو تأويل لا يتطابق تماماً مع الحقيقة؛ وذلك لجهلهم بوجود الخلية المنوية والبويضة واللقاح الخلوي... فالعلق جمع علقة "أي علاقات"، وقوله: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ أي: إن الإنسان مخلوق من مجموعة من العلاقات هذه العلاقات التي نقول عنها في المصطلح الحديث علاقات فيزيائية وكيميائية معدنية وعضوية وبيولوجية إلخ»⁽⁴⁰⁾.

وهذه الجرأة على تخطئة عامة المفسرين تكررت منه؛ كونهم فسروا القرآن بما لم يرق له، بل أنكر كثيراً من الأحكام والحدود الشرعية المجمع عليها، ومن ذلك حكم قطع يد السارق، إذ جعل للسرقة - وغيرها من الحدود - حداً أعلى وهو الحد المنصوص عليه، وحداً أدنى بمعنى أنه يجوز للحاكم أن يحكم بغير القطع في سرقة ما⁽⁴¹⁾.

ولا يكاد يخفى على مسلم أن حد السرقة مجمع عليه؛ إذا توفرت شروط القطع المنصوص عليها عند الفقهاء⁽⁴²⁾، وقد سبق ذكر الحديث المبين لهذا الحد.

وهكذا ذهب يؤول حكم الإسلام في جواز التزوج بأكثر من امرأة، وهو أمر مجمع عليه⁽⁴³⁾، فذهب يحدّر من جعل البكر زوجة ثانية، إنما الزواج - عنده - خاص بالزواج من أرملة ذات يتامى، وهو حكم بلا دليل.

وبمثل هذه التأويلات الفاسدة هدم الحدود الشرعية المجمع عليها.

المطلب الرابع: انحرافه عن فهم السلف وعامة المفسرين مع إشاداته بالفلاسفة:

الصحابة الكرام الذين نزل القرآن في زمنهم هم أعلم الناس بتأويله؛ كونهم عاصروا التنزيل، ونزلت في بعضهم كثير من آياته، وهم أهل اللغة العربية التي نزل القرآن بها، مع ما وهبهم الله من حسن الفهم وحسن القصد، وقد زكّاهم الله عز وجل، فهذه وغيرها مؤهلات تؤهل الصحابة لتكون الصدارة لهم في فهم معاني القرآن فهمًا سليمًا، وعنهم أخذ التابعون التفسير، وعُرفَ تفسيرهم المنقول عنهم بالأسانيد بـ"التفسير بالمأثور"، وصار مرجعًا لمن جاء بعدهم من المفسرين، يتناقل العلماء تفاسيرهم، آخذين بها عند اتفاقهم، أو مرجحين بينها عند الاختلاف الذي لا يمكن معه الجمع بين أقوالهم، وعلى هذا سار الأئمة حتى ظهر فلاسفة العصرانية ودعاة الحداثة، فبدأوا يشككون الناس في التراث الإسلامي أجمع، ومنه تفسير السلف، ومن هؤلاء د. محمد شحرور الذي صرّح برده بكل جرأة ويقين! فقال: « فإذا سألتني سائل الآن ألا يسعك ما وسع الصحابة في فهم القرآن ؟ فجوابي بكل جرأة و يقين هو: كلا، لا يسعني ما وسعهم، لأن أرضيتي العلمية تختلف عن أرضيتهم، ومناهج البحث العلمي عندي تختلف عنهم، وأعيش في عصر مختلف تمامًا عن عصرهم، والتحديات التي أواجهها تختلف عن تحدياتهم »⁽⁴⁴⁾.

وإذا كان هذا موقفه من تفسير الصحابة رضي الله عنهم - وتفسيرهم بالمكانة التي أشرنا إليها - فمن سواهم أولى بالرد عنده. وقد راح يتحين الفرصة للطعن في كل مأثور يخالف فهمه المادي للنص القرآني، وإذا كان لا يرتضي التفسير النبوي - كما مر - فمن باب أولى التفسير المأثور عن الصحابة والتابعين، وقد قال بصريح العبارة: « إننا في القرآن والسبع المثاني غير مقيدين بأي شيء قاله السلف »⁽⁴⁵⁾.

ويعلّل رده لتفاسير السلف بعذر يتوافق مع توجهه في عصرانية القراءة للنص القرآني، كما تضمنه عنوان كتابه الذي يشير إلى أنه: كانت في الماضي قراءات، بموجب فهمهم للفظ « اقرأ »، وستكون في المستقبل قراءات أخرى، فنحن نعيش في عصر، وعاش الناس قبلنا في عصور، وسيعيش الناس بعدنا في عصور، أي إن العصر هو أساس الفهم والإدراك عند الناس؛ لإشباع غرائزهم وحاجاتهم العضوية، وإن الواقع « المادي » مصدر التفكير، ويختلف هذا الواقع من عصر إلى عصر، على أساس أن العصر أساس في فهم الإسلام، وليس الإسلام هو الأساس في حل مشاكل العصر، فالإسلام يخضع للعصر، وليس العصر هو الذي يخضع للإسلام⁽⁴⁶⁾.

وراح يدّعي تيه المفسرين في فهمهم للقرآن كما في قوله: « إن التيه الأكبر في كتب التفاسير أن أصحابها لم يربطوا بين الآية 7 من آل عمران »⁽⁴⁷⁾.

وتارة يُعدُّ تفاسيرهم مرحلية تاريخية فقط، فقد قال: «إن النتيجة المباشرة لما قلنا، هي أن كل التفاسير الموجودة بين أيدينا ليست أكثر من تفاسير تاريخية مرحلية للقرآن، أي لها قيمة تاريخية لأنها نتاج أشخاص عاشوا منذ قرون»⁽⁴⁸⁾.

وسمى عمل فقهاء المسلمين تخنيطاً للتشريع لأنهم لم يطوروا في الأحكام حسب الظروف الموضوعية، مما أدى إلى تخنيط الأحكام وتجميد حركة التاريخ وإخماد الروح الثورية لدى العرب والمسلمين⁽⁴⁹⁾.

وبنى على هذا أنه لا يمكن أبداً اجترار هذا الموروث إلى العصر الحديث، بل عدّ الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية خطأ شائعاً جداً، فقال: «إني أنوه هنا بالخطأين الشائعين جداً من قبل المسلمين وهما:

(أ) المناداة بأن دستور الدولة القرآن.

(ب) خطأ المناداة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية»⁽⁵⁰⁾.

ومع معارضته لتفسير السلف والعلماء المسلمين قاطبة وسخريته منهم – أحياناً – فإنه لا يخفي انبهاره بالفلاسفة، ويسمى الفلسفة "أم العلوم"، فقد جاء ذلك في قوله: «لا يوجد تعارض بين ما جاء في القرآن الكريم، وبين الفلسفة التي هي أم العلوم»⁽⁵¹⁾.

وثمره هذا الانبهار إيمانه بنظريات استبان خطؤها، فمثلاً هو يؤمن بنظرية (داروين) في أصل المخلوقات، ويرى أن البشر وجدوا على الأرض نتيجة تطوُّر استمر ملايين السنوات، حيث إن المخلوقات الحية بث بعضها من بعض طبقاً للقانون الأول للجدل، وتكيفت مع الطبيعة، وبعضه مع بعض طبقاً للقانون الثاني للجدل⁽⁵²⁾.

ويندد د. شحور بمنكري "نظرية داروين"، الذين يسميهم أصحاب الفهم المثالي للقرآن، والذين يسخرون من "نظرية داروين" بزعم أنها غير علمية، ويرى أن نفخة الروح في الإنسان هي الحلقة المفقودة في نظرية داروين حول الإنسان⁽⁵³⁾.

وبعد هذا لا تعجب إذا رأيت د. شحور يعدُّ الفيلسوف "داروين" خير مَنْ أوَّل آيات الخلق! فيقول: «وخير من أوَّل آيات خلق البشر عندي هو العالم الكبير "داروين"، فهل عرف داروين القرآن؟ ! أقول – ولا يزال الكلام له –: ليس من الضروري أن يعرف، فقد كان يبحث عن الحقيقة في أصل الأنواع، والقرآن أورد حقيقة أصل الأنواع، فيجب أن يتطابقا إن كان دارون على حق، وأعتقد أن نظريته في أصل البشر في هيكلها العام صحيحة، لأنها تنطبق على تأويل آيات الخلق»⁽⁵⁴⁾.

ويزداد د. شحور انحرافاً، فيزعم أن أئمة المتقين الذين هم عباد الرحمن، الذين جاء وصفهم في سورة الفرقان هم أئمة العلم المادي، وهم عنده – بلا أدنى شك – كأمثال: ماركس وداروين وإنجلز، فقال: «وقد حدد لنا القرآن أن آيات الربوبية هي ظواهر الطبيعة، لذا فإن صفة أئمة المتقين هي الإيمان بالمادية وبالعلم

وبالعقل... لذلك فإن أئمة المتقين في فرقان محمد ﷺ هم من أئمة العلم المادي، وذوي التفكير العلمي البعيد عن الخرافة» (55).

فمتى كان أئمة الكفر والفجور أمثال لينين، وماركس، وداروين، هم أئمة المتقين ؟ ! إن ذلك افتراء على العلم والحقيقة.

المطلب الخامس: انحرافه عن التفسير باللغة العربية:

أنزل الله تعالى القرآن الكريم بلسان عربي كما قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: 195]، وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، وعليه فإنه لا يمكن تفسير الكتاب بغير معرفة اللغة التي نزل بها؛ لأن معرفة معاني ألفاظه لا تؤخذ إلا منها، بل لا بد من معرفة عادات العرب، وعرفهم، وملايسات النزول، ومعهود استعمالهم، حتى تفهم آيات القرآن فهمًا سليمًا.

قال الإمام الشاطبي: " لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف، فلا يصح أن يجرى في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب " (56).

ولا يرتاب دارس في أن معرفة اللغة العربية شرط في فهم القرآن؛ لأن من أراد تفسيره وهو لا يعرف اللغة التي نزل بها القرآن، فسيقع في الزلل، بل سيحرف الكلم عن مواضعه، كما حصل من بعض الزائغين الذين حملوا القرآن على مصطلحات أو مدلولات غير عربية (57).

وقد خالف د. محمد شحرور هذا الأصل مخالفة ظاهرة، مع كونه زعم اعتماد هذا الأصل في كتابه والالتكاء عليه، ولكن الحقيقة أنه وقع في هذا الباب في أخطأ كثيرة، منها:

أولاً: اعتماده على مطلق اللغة، ولم يلتفت إلى المعاني الشرعية التي صارت بالشرع لها معاني خاصة بها، ومعلوم أن كل كلمة أو مصطلح إسلامي له معنى لغوي، ثم أحدث القرآن له معنى شرعياً، كالصلاة مثلاً، معناها اللغوي: الدعاء، ثم استحدث الإسلام لها المعنى الاصطلاحي المعروف، وهكذا الزكاة والحج ونحو ذلك. فتفسير القرآن الكريم بالمعاني اللغوية السابقة على الاستعمال الإسلامي انحراف في التفسير وخروج عن مقصد الشرع، وتجريد للإسلام من مفاهيمه الخاصة به، ويظهر ذلك جلياً في مواضع عدة من كتاب د. شحرور، فمثلاً: كلمة " الشريعة " نجد كتب اللغة تقول: الشريعة هي شرعة الماء ومشرعته الماء، وهكذا استعير اسم الشريعة من مجرى الماء واستعمل للطريقة الإلهية أو للملة (58)، والشرع: نَحَج الطريق الواضح، ووجه الشبه - كما نقل الراغب الاصفهاني عن بعضهم: المنافع في المعنيين - من الري والتطهير (59).

وأصبحت كلمة الشريعة بمعناها الإسلامي الجديد تعني شريعة الإسلام الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾، وقد فهم المشركون في مكة المقصود من كلمة الشريعة بمعناها الجديد، فلم يقل أحد منهم للنبي ﷺ أين الشرعة التي جعلك الله عليها؛ لتحول مكة إلى وادٍ ذي زرع ؟ (60).

ثانيًا: نفيه للتزادف في القرآن الكريم وفي اللغة مطلقًا، وهذه الركيزة من أهم الركائز التي اعتمد عليها د. شحرور في كتابه هذا.

وإن كان علماء اللغة مختلفين في قضية التزادف بين من يثبتونه ومن ينكره، لكن منهج المهندس شحرور بعيد كل البعد عن فهم التزادف عند أهل اللغة؛ فهو لا ينكر مجرد التطابق في المعنى لاختلاف الألفاظ في الشيء الواحد فحسب، بل يجعل هذا الألفاظ متباينة تباينًا تامًا، وهذا لا يقوله عاقل فضلاً عن عالم باللغة، فمثلاً: المهندس، والصارم، والمسلول كلها من أسماء السيف، وكل لفظة تدل على صفة زائدة غير التي دلت عليها الأخرى، ولكنها كلها ترجع إلى شيء واحد وهو السيف، ولم يقل أحد أن المهندس غير الصارم، والصارم غير المسلول، وهكذا، قال يوسف صيداوي في ذلك: "إن القراءة المعاصرة (التي جاء بها شحرور) قد تسللت من معنى التزادف إلى باطل، لا علاقة له بالتزادف من قريب ولا بعيد؛ وذلك أن الأئمة الذين أنكروا التزادف ... لم يزيدوا على أن قالوا ما معناه: إن بين المترادفات فروقاً في الصفات. والصفة هي زيادة على المعنى الأصلي وليست معنى مستقلاً بذاته" (61).

وبناء على قول المؤلف بنفي التزادف فإنه يفرق بين النظيرين بلا براهين قاطعة وإنما بمجرد تخربات وأوهام، كتفريقه بين القرآن والكتاب مع ورود الحديث الشريف: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ" (62).

وهذه السفسطة أوقعت المؤلف في التناقض كما في تفسيره لأَم الكتاب والقرآن؛ فقد ذكر مرات عدّة أن أَم الكتاب: مجموعة الآيات التي تشتمل على رسالة محمد، وفيها العبادات والحدود والتعليمات والفرقان "الصراط المستقيم" والحكم، وأن مصطلح "القرآن" لا ينطبق عليها.

ولكنه حين فسّر الآية الرابعة من سورة "الزخرف" وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: 4] قال: «القرآن في أَم الكتاب عند الله عليّ حكيم»، وعلّق على هذا الشيخ حبنكة بقوله: "ألم يقرر أن القرآن غير أَم الكتاب...، فكيف يجعله هنا جزءاً من أَم الكتاب ؟!" (63).

ومثله أيضاً: تفريقه بين البشر والإنسان، فيعد الإنسان نسخة متطورة عن البشر، أي إن الإنسان قبل أن يصل إلى رتبة "الأنسنة" بنفخ الروح فيه كان بشراً لا يعقل شيئاً بناء على نظرية التطور، فيقول: «أما قبل آدم فكان ثمة صنف من المملكة الحيوانية يدعى البشر، وأن الله نفخ الروح في البشر فتحوّل إلى إنسان وتطور وتقدم، ولم ينفخ الروح في القردة فبقيت كما هي».

ويدلّل الدكتور شحرور على تفسيره بدليل يراه دامعاً، وهو «أن كلية الطب تسمى كلية الطب البشري؛ لأنها تدرس الإنسان من حيث كونه بشراً، له شعر وجلد وعيون وجهاز هضمي وعصبي وقلب ودورة دم» (64).

ولا شك في أن هذا لا يمثل براهين علمية، ولا أدلة عقلية، ولا علاقة له أصلاً بأي منهج علمي، إلا إذا اعتبرنا أن التصورات والافتراضات المتخيلة هي من الحقائق العلمية.

ثالثًا: الخروج عن المشهور من كلام العرب، والأخذ بمعانٍ شاذة بعيدة أو نادرة الاستعمال، والإعراض عن المعنى المشهور والشائع في لسان العرب، وهو يشعر بهذا الأمر بدلالة جعله المعاني التي اختارها بين قوسين ويكرر التأكيد عليها بقوله " قلنا " ليستوعبها القاري؛ لكونها لا تكاد تثبت في ذهن، فهي أقرب للأحاجي والألغاز منها للغة العربية الفصيحة في استعمالاتها ومدلولاتها والتي سار عليها العرب على مرور القرون المتعاقبة.

من ذلك تفسيره للتسييح؛ فقد فسّره بقوله: « هذا هو ما يسمى بالحركة الجدلية الداخلية والتي أطلق عليها في بعض الترجمات مصطلح النفي ونفي النفي ، وقد أطلق عليها القرآن مصطلح التسييح...: وأما القول بأن " سبحان الله " هو تنزيه الله عن النقائص والعيوب هو قول قد مضى زمانه »⁽⁶⁵⁾.

أليس التسييح هو التنزيه في لسان العرب ؟ وهل تنزيه الله عن النقائص والعيوب متعلق بزمان ؟ فكيف يكون جواب د. شحرور أو أتباعه على هذه التساؤلات ؟

ومن ذلك أيضًا تفسيره لمعنى الجيب في قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: 31]؛ إذ جعل معنى الجيب: الفتحة التي لها طبقتان، وزعم أنه يعني بـ (جيوب): ما بين الثديين، وتحت الثديين، وتحت الإبطين، والفرج، والأليتان، هذه كلها جيوب، فهذه الجيوب يجب على المرأة المؤمنة أن تغطيها⁽⁶⁶⁾، أما ما سواها فلا يلزم المرأة ستره، وحمل الجيوب المذكورة على هذا المعنى الذي اختاره، تاركًا بذلك المعهود من لغة العرب يُعدُّ من التلاعب بكلام الله تعالى.

والمعروف من معنى الجيوب عند من نزل القرآن بلغتهم، هو المعنى المتبادر إليهم وهو ما فسّره بفعلهم، حيث أسدل نساءهم الخمار حتى الصدر، قال الدكتور مساعد الطيار: " المعنى الذي ذكره - يعني شحرور - للجيب: « فتحة لها طبقتان »، معنى محدث، وكأنه أخذه من المعنى الدارج بين العامة، وهو تسمية المخبأة جيبًا، وهذا اصطلاح حادث، لم يعهد في لسان العرب، ولا من نزل فيهم الخطاب، ومن ثم لا يصح استنباط معنى لغوي منه، ولا حمل القرآن عليه... إنَّ هذا القائل يُثبت بنفسه أنَّ هذا المعنى خلافَ الفهم الشائع، فمن أيّ لغة العرب أخذ هذا المعنى الجديد الذي جعله تفسيرًا لكلام الله سبحانه، وعلى أي أصل بنى تفسيره هذا »⁽⁶⁷⁾.

رابعًا: اختراعه معاني ومصطلحات لم يسبقه إليها أحد من علماء اللغة، يتبين بذلك مدى جهله باللغة العربية، وهذا ما أوضحه الصيدأوي في كتابه " بيضة الديك ".

من ذلك جعله معنى النساء في قوله تعالى: ﴿رُئِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ الأشياء المتأخرة، وليس المقصود أزواج الرجال!

فقال: « فالنساء جمع امرأة وجمع نساء، وقد فهم المفسرون الأوائل هذا الفهم، ثم لا يفوته أن يغمزهم فقال: فهمُّوا بشكل بدائي جدًّا هذا المعنى عندما قالوا: إن الله خلق آدم ثم خلقت منه حواء - يعني الأنثى -

خلقت متأخرة عن الذكر. ولهذا سميت الأنثى نساء من التأخير " إلى قوله: " الناس يحبون السيارة المتأخرة الصنع، ويحبون العمارة المتأخرة البناء، ويحبون الثوب المتأخر الصناعة - يحبون الموديل الجديد دائماً »⁽⁶⁸⁾. فهو يفسر " نساء " بكسر النون من النساء في الكفر، أي تأخير بعض الشهور عن وقتها تلاعباً بالأشهر الحرم. ولو كان المراد القرآني هو التأخير - كما يدعي الدكتور شحرور - لفتح النون في قوله من " النساء ". وكذلك الخروج عن قواعد علم التصريف، فمن ذلك نجد أنه يقرر أن القرآن سمي قرآنًا لأنه قرأه قرن القانون العام للوجود مع القانون الخاص، وجعله من قرأت الماء في البئر أي جمعه⁽⁶⁹⁾، وفرّق بين القراءة والتلاوة بما لا تساعده فيه لغة، بل بمحض التكلف⁽⁷⁰⁾، كتفريقه بين الرسالة والنبوة، فحمل الأولى على التعليمات التي يجب على الإنسان التقيد به " الحلال والحرام "، والثانية على المعلومات الكونية والتاريخية " الحق والباطل " - حسب تعبيره - وكذلك في المحكمات والمتشابهات⁽⁷¹⁾، وكذلك تفريقه بين اللوح المحفوظ والإمام المبين⁽⁷²⁾، ونحو ذلك.

وهكذا ذهب في تأويل الألفاظ مذهباً بعيداً كل البعد عن مراد القرآن ومقصده، بما لا يساعده فيها لغة، ولا نقل، بل هو محض التكلف وليّ أعناق النصوص للوصول إلى معان مرادة سلفاً.

الخاتمة:

الحمد لله لي يسر إتمام هذه البحث، وأسأله تعالى أن يجعله نافعاً مباركاً، وقد انتهيت إلى عدد من النتائج أهمها:

- الأولى: أن كتاب الدكتور محمد شحرور " الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة " من الكتب التي أثارت جدلاً واسعاً في هذا العصر، فاحتفى به أرباب القراءة المعاصرة للنصوص الشرعية، ونقده الناقدون من نواحٍ شتى.
- الثانية: الانحراف في فهم النص القرآني عند الدكتور شحرور سببه الرئيس هو تنحيته لأصول التفسير، وعدم الاعتماد في الفهم على الأصول المعروفة عند العلماء، كما أنه لم يعتد بالإجماع بحسب فهم الأصوليين له.
- الثالثة: الخلفية الفكرية؛ المادية والماركسية للدكتور شحرور أثرت سلباً في فهمه للنص القرآني.
- الرابعة: قطع صلته بالتراث الإسلامي، والقول بالنظريات الفلسفية والتعظيم من شأنها، مقابل الخط من العلماء المسلمين قاطبة.

وأما أهم التوصيات فهي: على الباحثين والدراسين في أصول التفسير خصوصاً وفي الدراسات القرآنية عمومًا الاهتمام ببيان الأسباب التي أدت إلى انحراف كثير من المفكرين المنتمين إلى الإسلام في فهم نصوص القرآن، وبيان خطر هذه القراءات المعاصرة على الدين والثوابت الإسلامية والأمة عمومًا. والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

- (1) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص 11.
- (2) ينظر: شحرور مُفسدًا لا مُفسرًا، فوزي بن عبد الصمد فطاني، مركز سلف للبحوث والدراسات، أوراق علمية (63).
- (3) ينظر: الموقع الرسمي للدكتور شحرور http://shahrour.org/?page_id=2، والتأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين (دراسة أصولية فكرية معاصرة)، إعداد: إبراهيم محمد طه بويداين (30/2).
- (4) ينظر: أمثلة لذلك كتاب "الكتاب والقرآن": قراءة معاصرة، للدكتور محمد شحرور ص 151، 156، 169، 193.
- (5) ينظر: النزعة المادية في العالم الإسلامي (نقد كتابات: جودت سعيد- محمد إقبال- محمد شحرور على ضوء الكتاب والسنة) تأليف: عادل التل ص 297.
- (6) الكتاب والقرآن، د. شحرور ص 47.
- (7) النزعة المادية في العالم الإسلامي: عادل التل ص 305.
- (8) ينظر: تحافت القراءة المعاصرة، منير الشواف 17-19، والتأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين (30/2-33).
- (9) الكتاب والقرآن، ص 43، وينظر: منهج التفكير المادي عند شحرور، لعادل التل في كتابه: النزعة المادية في العالم الإسلامي ص 307 - 313.
- (10) ينظر: أسباب الخطأ في التفسير، طاهر محمود محمد يعقوب، رسالة "دكتوراه" (2 / 1026).
- (11) ينظر: الأثر الاستشراقي في موقف محمد أركون من القرآن، د. محمد سعيد السرحاني (بحث منشور على الشبكة، بدون معلومات نشر) ص 12.
- (12) ينظر: العلمانيون العرب وموقفهم من الإسلام، أبو سفيان مصطفى باخُو السلاوي المغربي ص 280.
- (13) الكتاب من إصدار مركز الراية للتنمية الفكرية، 2006م.
- (14) معالم التنزيل المعروف بـ"تفسير البغوي" (1/ 667).
- (15) أي قراءة مجزأة، من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: 91].
- (16) ينظر في هذا: أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته (دراسة نصّية من القرآن)، الدكتور فتحي ثابت علم الدين، رسالة دكتوراه بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالمتنيا سنة 1994م. ص 79 - 80.
- (17) الكتاب والقرآن ص 256، 257.
- (18) المصدر نفسه ص 73.
- (19) المصدر نفسه ص 88.
- (20) ينظر: الاشكاليات المنهجية ص 47.
- (21) الكتاب والقرآن ص 78 - 80.
- (22) المصدر نفسه ص 110 و 111.
- (23) المصدر نفسه ص 118.
- (24) المصدر نفسه ص 139-143.
- (25) المصدر نفسه ص 141.
- (26) المصدر نفسه ص 545.
- (27) المصدر نفسه ص 96 و 473 و 520 و 553 وغيرها.
- (28) صحيح البخاري (2/ 937) برقم (6800)، وصحيح مسلم (5/ 114) برقم (4429).
- (29) ينظر: الكتاب و القرآن ص 96

- (30) مسند الإمام أحمد بن حنبل، (14/ 310) برقم (8682)، وسنن الترمذي ت شاكر (5/ 298) وقال الألباني: صحيح.
- (31) ينظر: الكتاب و القرآن ص104، وينظر: رده في التحريف المعاصر، عبد الرحمن حبنكة الميداني ص87 – 88.
- (32) ينظر: الكتاب و القرآن ص84.
- (33) ينظر: التحريف المعاصر ص125 – 126.
- (34) المرجع نفسه، ص212 – 214، وينظر: الكتاب و القرآن ص555 – 572.
- (35) فصول في أصول التفسير للدكتور مساعد الطيار ص98.
- (36) رواه الحاكم في المستدرك (1/ 202) وفي لفظ لأحمد: «سألت الله عز وجل أن لا يجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها» المسند (45/ 200) وقال شعيب الأرنؤوط في التعليق على المستدرك: صحيح لغيره.
- (37) ينظر: مقدمة د. فؤاد عبد المنعم أحمد في تحقيقه لكتاب الإجماع لابن المنذر حاشية ص16 – 18.
- (38) ينظر: الكتاب و القرآن ص91
- (39) ينظر: المصدر نفسه ص582.
- (40) ينظر: المصدر نفسه ص283.
- (41) ينظر: المصدر نفسه ص456.
- (42) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع، لأبي الحسن ابن القطان (2/ 10).
- (43) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع، ابن القطان (2/ 259).
- (44) ينظر: الكتاب و القرآن ص567.
- (45) ينظر: المصدر نفسه ص91.
- (46) ينظر: تحافت القراءة المعاصرة: د. منير محمد الشواف، ص29 – 30.
- (47) ينظر: الكتاب و القرآن ص115.
- (48) ينظر: المصدر نفسه ص194.
- (49) ينظر: التحريف المعاصر في الدين، ص212 – 214، عبد الرحمن حبنكة، والكتاب و القرآن ص555 – 572.
- (50) ينظر: الكتاب و القرآن ص724.
- (51) ينظر: المصدر نفسه ص43.
- (52) ينظر: المصدر نفسه ص290.
- (53) ينظر: المصدر نفسه ص525. والتحريف المعاصر في الدين، ص206، 207.
- (54) ينظر: الكتاب و القرآن ص106.
- (55) ينظر: الكتاب و القرآن ص253.
- (56) ينظر: الموافقات، للشاطبي (2/ 131).
- (57) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم ص41.
- (58) ينظر: لسان العرب (8/ 175)، مادة: (شرع).
- (59) ينظر: المفردات في غريب القرآن ص450.
- (60) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم ص40، وتعدد الزوجات بين حقائق التنزيل وافتراءات التضليل ص27.
- (61) ينظر: بيضة الديك ص62.
- (62) ينظر: مسند أحمد ط الرسالة (28/ 410) إسناده صحيح، شعيب الأرنؤوط وآخرون.
- (63) ينظر: التحريف المعاصر ص81.

- (64) ينظر: الكتاب والقرآن ص 285.
- (65) ينظر: المصدر نفسه ص 224.
- (66) المصدر نفسه ص 607. وينظر في الرد على هذا التحريف في هذه الآية وما يتعلق بها من حكم، كتاب: بيضة الديك . نقد لغوي لكتاب الكتاب والقرآن، ليوسف الصيداوي (ص: 75 - 97).
- (67) التفسير اللغوي للقرآن الكريم (ص: 625 - 626).
- (68) ينظر: الكتاب و القرآن ص 643.
- (69) ينظر: المصدر نفسه ص 78 و 81 و 93.
- (70) ينظر: التحريف المعاصر لحبنة ص 71.
- (71) ينظر: الكتاب و القرآن ص 104. والتحريف المعاصر لحبنة ص 102.
- (72) ينظر: الكتاب و القرآن ص 92.

المصادر والمراجع:

1. الأثر الاستشرافي في موقف محمد أركون من القرآن، د. محمد سعيد السرحاني (بحث منشور على الشبكة، بدون معلومات نشر).
2. أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته (دراسة نصّية من القرآن)، الدكتور فتحي ثابت علم الدين، رسالة دكتوراه بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالمانيا سنة 1994م.
3. الإجماع، محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ/ 2004م.
4. أسباب الخطأ في التفسير، طاهر محمود يعقوب، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة نوقشت عام 1422هـ.
5. الإقناع في مسائل الإجماع، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: 628هـ)، تحقيق: حسن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1424 هـ - 2004 م
6. بيضة الديك . نقد لغوي لكتاب الكتاب والقرآن، ليوسف الصيداوي، المطبعة التعاونية.
7. التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين (دراسة أصولية فكرية معاصرة)، إعداد: إبراهيم محمد طه بويدان، رسالة ماجستير . جامعة القدس ، قسم الدراسات الإسلامية إشراف: الأستاذ الدكتور حسام الدين عفانة.
8. التحريف المعاصر في الدين، تسلي في الأنفاق بعد سقوط في الأعماق، عبد الرحمن حسن حبنة الميداني، دار القلم، دمشق، ط1، 1997م.
9. تعدد الزوجات بين حقائق التنزيل وافتراءات التضليل، محمود غريب، دار القلم للتراث، القاهرة، ط2، 1423 هـ.
10. التفسير اللغوي للقرآن الكريم د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، ط1، 1432هـ.
11. تحافات القراءة المعاصرة، د. منير محمد طاهر الشواف، ط1، 1993م.
12. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
13. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: 261 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الجيل - بيروت، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة 1334 هـ.

14. سنن الترمذي، الإمام محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2، 1395 هـ - 1975 م.
15. العلمانيون العرب وموقفهم من الإسلام، أبو سفيان مصطفى باخُو السلاوي المغربي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1433 هـ - 2012 م.
16. فصول في أصول التفسير للدكتور/ مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، ط2، 1423هـ.
17. القراءة الجديدة للنص الديني، عبد المجيد النجار، إصدار مركز الـراية للتنمية الفكرية، 2006م.
18. الكتاب والقرآن " : قراءة معاصرة، للمؤلف: شحرور محمد، دمشق، 1994م.
19. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ.
20. المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 هـ - 1990م
21. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط2، 1420هـ، 1999م.
22. معالم التنزيل المعروف بـ"تفسير البغوي"، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 510هـ) ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1420 هـ.
23. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ.
24. مقدمة د. فؤاد عبد المنعم في تحقيقه لكتاب الإجماع لابن المنذر حاشية ص16-18. الإجماع لابن المنذر (ص:20).
25. مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1490هـ/ 1980م ص 11.
26. الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/ 1997م.
27. الموقع الرسمي للدكتور شحرور http://shahrour.org/?page_id=2
28. النزعة المادية في العالم الإسلامي (نقد كتابات: جودت سعيد- محمد إقبال- محمد شحرور على ضوء الكتاب والسنة - : عادل التل، دار البينة للنشر والتوزيع، ط1، 1415 هـ - 1995م.

The Deviation in Understanding the Qur'anic Text of Dr. Mohamed Shahroor's book " The book and the Qur'an- A contemporary reading"

Analytical study in the light of the principles of interpretation

Dr. fayiz mohamad hasan alsuwmahay

Abstract:

This research examines the deviation in understanding the Qur'anic texts of Dr. Muhammad Shahroor's book entitled as "*The Book and the Qur'an - A Contemporary Reading*". This book is of great importance especially to contemporary rationalists, who depend on their minds in understanding the Qur'anic texts, away from the recognized principles of interpretation. The researcher has adopted the analytic critical approach and divided this paper into an introduction, two chapters, and a conclusion. In the preface, he mentions the research problem, the importance of the topic, its objectives and previous studies. In the first chapter, he gives some information about the author and his book with a summary of the most important contents of it, and the principles of understanding that the author relied on. In the second chapter, the researcher has explained the author's deviation from the principles of interpretation of the Qur'an by Qur'an, and the interpretation of the Qur'an according to the Sunnah, the Qur'an which interpreted unanimously, the interpretation of the Qur'an with the sayings of the predecessors (Salaf), and the interpretation of the Qur'an by using Arabic language. The researcher gives some examples of the author's words which were mentioned at each part, indicating the deviation from understanding the Qur'an. There are several results that the researcher concludes. The most important of which is the main reason for this deviation is not using interpretation principles, the lack of reliance on them, and the reliance on the absolute mind without controls, under the pretext of contemporary reading of texts. Therefore, the prevention of such deviations is to follow the principles and controls that the Islamic scholars have followed since the beginning of Islam.

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal



جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 4
Issue 2
Serial No.7

December 2021